«وفد الرياض» يشدِّد على «تشكيل هيئة حكم انتقالي».. ومعارضة الداخل على تشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخابات تشريعية ورئاسية

الوطن – وكالات

وصف وفد معارضة الداخل إلى الجولة الثالثة من محادثات جنيف ٣ الوضع في أروقة قصر الأمم المتحدة المخصص للمحادثات بـ«الممتاز»، وأكد أنه سيقدم للمبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا إجابة الوفد على ورقة المبادئ التي سلمها دي ميستورا للوفود، على حين عادت معارضة الرياض للتركيز على تشكيل «هيئة الحكم الانتقالي» بصلاحيات كاملة وتنحي الرئيس بشار الأسد وسيطرت التناقضات على تصريحات أعضائها.

جاء ذلك، بعد أن كان الوفد الحكومي الرسمي إلى محادثات جنيف عقد الجمعة جلسة محادثات مع دي ميستورا بمقر الأمم المتحدة في جنيف. ووصف رئيس الوفد بشار الجعفري في تصريح صحفي الجلسة بأنها كانت «بناءة ومفيدة» وقال: «إن الوفد ناقش مع دي ميستورا ورقته حول المبادئ الأساسية للحل السياسي في سورية وهي الورقة التي كان قد سلمنا إياها في آخر يوم من محادثات الجولة السابقة وكانت مبنية أساساً على ورقة وفد الجمهورية العربية السورية التي كنا قد سلمناه إياها في اليوم الأول من جولة المحادثات الثانية».وأضاف الجعفري: «اليوم (الجمعة) نقلنا إلى دي ميستورا التعديلات السورية على ورقته وطلبنا منه أن يدرسها هو وفريقه ومن ثم أن يتدارسها ويعرضها على الأطراف الأخرى»، موضحاً أنه تم الاتفاق مع المبعوث الخاص على أن نعاود مناقشة هذه التعديلات معه في الجلسة القادمة والتي تم تحديدها يوم الإثنين الساعة الحادية عشرة صباحاً.

وتابع الجعفري: «إن دي ميستورا وفريقه سيستفيدون من عطلة نهاية الأسبوع كي ينكب على دراسة ورقتنا بعمق بما يسمح له بأن يعرضها على الأطراف الأخرى وأن يعود إلينا يوم الإثنين بموقفه من هذه التعديلات».

وأشار الجعفري إلى أن الوفد الحكومي الرسمي وصل الجمعة إلى جنيف بعد قيامه بأداء استحقاقه الانتخابي في انتخاب أعضاء مجلس الشعب.

رئيس الوفد الحكومي الرسمي إلى محادثات جنيف بشار الجعفري في تصريح صحفي (رويترز)

وانتهت الجولة الثانية من محادثات جنيف في ٢٤ آذار الماضي بإصدار دي ميستورا وثيقة تحوي ١٢ مبدءاً استرشادياً وذكر أن الجولة القادمة التي بدأت في الـ١٣ الجاري ستركز على الانتقال السياسي.

وفي الحادي عشر من الشهر الجاري جدد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم خلال لقائه دي ميستورا بدمشق تأكيد الموقف السوري بشأن الحل السياسي للأزمة والالتزام بحوار سوري وقيادة سورية ومن دون شروط مسبقة، وجاهزية الوفد السوري للمحادثات اعتباراً من الـ١٥ من نيسان الجاري.

وفي اتصال أجرته «الوطن» معه وهو في جنيف وصف عضو وفد معارضة الداخل محمود مرعي أمين عام هيئة العمل الوطني الديمقراطي الوضع في جنيف بـ«الممتاز».

وقال مرعي: «الإثنين لدينا لقاء مع دي مستورا»، مضيفاً: «سنسلمه جواباً على أسئلته».

وأوضح مرعي أن أبرز ما يتضمنه جواب وفد معارضة الداخل على ورقة دي ميستورا هو «التأكيد على أن المرحلة الانتقالية تكون عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية تشاركية تحضر لدستور عصري جديد للبلاد وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية».

والجمعة عقد دي ميستورا لقاء مع وفد معارضة الرياض، وقال رئيس الوفد أسعد الزعبي عقب اللقاء حسب وكالة «رويترز» للأنباء: إن «النظام» بعث برسالة قوية مفادها أنه لا يريد الحل السياسي لكنه يريد الحل العسكري الذي سيؤدي إلى تدمير البلاد بالكامل».

وأضاف: إن التعديلات التي قدمتها الحكومة لمبعوث الأمم المتحدة في وقت سابق يوم الجمعة بشأن المبادئ الأساسية التي طرحت في الجولة السابقة من المحادثات تظهر أن دمشق ليست جادة بشأن الحل السياسي وأنها منفصلة عن الواقع.

من جانبه، قال المتحدث باسم «الهيئة العليا للمفاوضات»، سالم المسلط، الجمعة، إن «هيئة الحكم (التي تريدها المعارضة) ستكون ضمن مبدأ التكنوقراط، للحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة وخدماتها، باستثناء المؤسسة العسكرية والأمنية التي سيعاد تشكيلها».

جاء ذلك في تغريدات نشرتها الهيئة في حسابها بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وتوضيحاً لموقفها من هيئة الحكم الانتقالي، بعد أنباء عن موافقتها مقاسمة السلطة بحكومة انتقالية.

وذكر المسلط أن «هيئة الحكم الانتقالي التي يتم التفاوض من أجلها، لن تضم (الرئيس بشار) الأسد، أو أي أحد من زمرته ممن تلطخت أيديهم بدماء السوريين» على حد زعمه.

وأشار إلى أن «بعض وسائل الإعلام اقتطعت جزءاً من تصريح أدلى به الخميس حول قبول المعارضة بمقاسمة النظام حكومة انتقالية».

من جانبها نقلت وكالة «تاس» الروسية للأنباء عن وزير الإعلام عمران الزعبي قوله: إن مستقبل الرئيس الأسد ليس محل تفاوض لا في جنيف ولا في أي مكان آخر.

وقال الزعبي: إن مستقبل الرئيس الأسد يجب أن يقرره الشعب السوري في إطار عملية ديمقراطية وإنه لن يناقشه مع أي طرف آخر أبداً.

وبحسب ما ذكرت وكالة «أ ف ب» للأنباء أمس عن عضو مفاوض في وفد معارضة الرياض فضل عدم الكشف عن اسمه، فقد عرض المبعوث الأممي الخاص إلى سورية على وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» فكرة تنص على بقاء الرئيس بشار الأسد في منصبه بصلاحيات محدودة مع تعيين ثلاثة نواب له تختارهم المعارضة، الأمر الذي رفضته الأخيرة.

وفي تصريحات لقناة العربية «الحدث»، قال رئيس وفد معارضة الرياض «دي ميستورا لم يطرح علينا رسمياً فكرة بقاء (الرئيس) الأسد بصلاحيات محدودة»، مضيفاً: هي «مجرد أفكار وراءها إيران وروسيا ودمشق». وتابع: «القرار الدولي واضح بشأن هيئة الحكم الانتقالي».

ولم تأت الأمم المتحدة على ذكر هكذا نبأ. كما لم يتعاط الإعلام الرسمي السوري مع الخبر.

قولاً واحداً

«منصة دمشق»... التصورات المفترضة

مازن بلال

ضمن المهام التي سيقوم بها وفد من معارضة الداخل في جنيف تحقيق التوازن فيما يسمى «المرحلة الانتقالية»، فهذا الفريق الذي يقدم «منصة دمشق» يتجاوز عملياً مسار بناء التحالفات؛ وخلق علاقات على المستوى الإقليمي أو حتى الدولي، فهو يشكل مخرجا نحو إيجاد «وسيط» محلي لجملة التناقضات في الأفكار المقدمة إلى المبعوث الدولي «ستيفان دي ميستورا».

وفد «منصة دمشق» لا يملك «سيناريو» مغلقاً لعملية الدخول نحو نظام سياسي جديد، فالمسألة بالنسبة إليه هي «الضمانات» التي تكفل هذا الانتقال من دون شروط تشكل بوابات مستقبلية لخرق السيادة، أو تحويل العلاقات السياسية الداخلية إلى «آلية المحاصصة»، فجوهر العملية هي تمتين البنية السياسية بالدرجة الأولى لأنها وحدها القادرة على استيعاب أي نوع من أشكال الإجراءات، سواء تعلق الأمر بإيجاد دستور جديد أم بانتخابات تستند إلى هذا الدستور، ولا بد من ملاحظة أمرين في هذا الموضوع:

– الأول: إن العلاقات السياسية بين القوى السياسية تحكمها المفاوضات في جنيف، وهذا ما دفع منصتي القاهرة وموسكو إلى محاولة إيجاد «قيادة مشتركة»، وهو ما دفع الرياض أيضاً إلى عقد مؤتمر قبل الجولة الماضية لخلق بنية للوفد الذي سمي الهيئة العليا للتفاوض.

عملياً فإن آليات التفاوض ترسم حدوداً للعلاقات بين القوى السياسية، ولا تترك هامشا لرسم إستراتيجية مستقبلية يمكنها أن تدعم البنية السياسية الناشئة حديثا في سورية، على حين تنطلق «منصة دمشق» من دون شرط التفاوض لأنها تزاحم مجموعة المشاريع المطروحة لخلق نقطة توازن شرطها الأساسي الانطلاق مما هو قائم حاليا، فتوسيع التمثيل ليس مسألة أساسية بل القدرة على إتاحة نضوج البنية السياسية الحالية.

الثاني: إن السيناريو المفتوح بالنسبة لـ«منصة دمشق» يعني في النهاية عدم الخضوع لعملية تغيير مطلقة، لأن التغيير في النهاية يجب أن يقود إلى هدف أساسي هو وحدة المجتمع السوري مهما اختلفت القوى التي تنشط داخله.

في وحدة المجتمع ضمانة لمسألتي السيادة ووحدة الأراضي السورية، ومهما كانت طبيعة التعددية التي نعيشها أو التنوع أو حتى التمايز داخل سورية، فإنه في النهاية واقع حياة لابد منه إذا أردنا لسورية أن تستمر كما نعرفها ونريدها، وفي المقابل فإن أي عملية سياسية تضع «التفاوض» شرطاً ضمن البنية القادمة لسورية؛ فإنها ترهن المستقبل بتوازنات إقليمية ودولية، فالمأزق الحقيقي لما يحدث في جنيف هو أنه يجعل العلاقات السورية كافة ضمن دائرة مغلقة، وهذا ما حصل في تجارب دولية أخرى مثل لبنان وقضية مؤتمر الطائف، أو في مسائل دول البلقان التي جعلت منها جغرافية عازلة داخل القارة الأوروبية.

المفاوضات في جنيف يمكن أن تجعل سورية بأكملها مرهونة لسيناريو مطلق؛ يحدد نوعية تحرك القوى السياسية ويرسم خطوط علاقاتها، وهذا الشكل إذا استمر سيخلق تصوراً نهائياً لسورية، ويضع حدوداً نمطية لكل مكوناتها وهو ما يتنافى مع الجغرافية السياسية التي تميزها، والأزمة التي بدأت منذ خمس سنوات يتم توطينها اليوم عبر جعل التفاوض في جنيف «شرطاً داخلياً» للعلاقات بين القوى السورية، وربما سيكون الرهان على جعل السيناريو مفتوحاً من خلال تصورات جديدة لـ«منصة دمشق» أو حتى لباقي المنصات.

عضو وفد معارضة الداخل إلى مفاوضات جنيف

«العليا للمفاوضات» ومعارضة الداخل تؤكدان أن دستور سورية الجديد يجب أن تتم صياغته من قبل السوريين أنفسهم

الوطن

رفضت «الهيئة العليا للمفاوضات» صياغة دستور لسورية من دولة أخرى، مشددة على أن دستور سورية يجب أن تتم صياغته من قبل السوريين أنفسهم، في حين اعتبر وفد معارضة الداخل إلى الجولة الثالثة من محادثات جنيف ٣ أن الدستور يجب أن تتم صياغته من «هيئة قانونية» تشكلها حكومة وحدة وطنية.

وتحدثت تقارير صحفية أمس عن أن مسؤولين أميركيين وروس، يعتقد أن بينهم مسؤول الشرق الأوسط في البيت الأبيض روبرت مالي ومبعوث الرئيس الروسي إلى سورية الكسندر لابرنتييف، يجرون محادثات في جنيف منذ أيام عدة بعيداً عن الإعلام على مسودة دستور (لسورية)، كان الجانب الروسي سلمها إلى وزير الخارجية الأميركي جون كيري خلال زيارته موسكو بالتزامن مع انتهاء الجولة الماضية من مفاوضات جنيف في ٢٤ الشهر الماضي.

وفي اتصال أجرته «الوطن» وهو في جنيف قال عضو وفد معارضة الداخل محمود مرعي أمين عام هيئة العمل الوطني الديمقراطي تعليقا على تلك التقارير «نحن نرى أن من مهمة حكومة الوحدة الوطنية تشكيل هيئة قانونية من خبراء بالقانون والفقه الدستوري من السوريين لكتابه دستور عصري للبلاد من ثم عرضه على السوريين».

وتتناول المحادثات الروسية الأميركية حسب التقرير الصحفي نقاطاً محددة لمبادئ الدستور السوري، بين رغبة واشنطن بإعطاء صلاحيات واسعة للهيئة الانتقالية وتقليص دور الرئاسة وحرص موسكو على إبقاء صلاحيات، خصوصاً ما يتعلق بقيادة الجيش لدى الرئاسة والاتجاه إلى تشكيل حكومة واسعة بصلاحيات تنفيذية مع بعض السلطات التشريعية أو القضائية.

وفي حال توصل الطرفان إلى تفاهمات بموجب توجيهات أوباما وبوتين، كما حصل سابقاً مع اتفاق وقف العمليات القتالية في نهاية شباط الماضي، ستشكل هذه المبادئ مظلة سياسية للمحادثات الجارية في جنيف التي استؤنفت في ١٣ الجاري.

من جانبه اعتبر المتحدث باسم «الهيئة العليا للمفاوضات» سالم المسلط حسب موقع «السورية نت» المعارض أنه «من غير الممكن القبول بدستور يتم إملاؤه على الشعب السوري من قبل دولة تعتبر نفسها وصية على السوريين، فدستور سورية يتم صياغته من قبل السوريين أنفسهم». وأضاف المسلط، أن «الخطوة الأهم حالياً، هي إنشاء هيئة لحكم انتقالي في سورية، لإدارة شؤون البلاد، بحيث لا يكون لـ(الرئيس) الأسد دور فيها، وتكمن مهامها في الدعوة لمؤتمر عام تنبثق عنه جمعية تأسيسية تعنى بصياغة دستور للبلاد».

موقع معارض: كيري أبلغ الخليجيين بعدم الحديث حالياً عن مغادرة الرئيس الأسد

الوطن- وكالات

كشفت مصادر موثوقة، أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري أبلغ نظراءه الخليجيين خلال زيارته الأخيرة إلى البحرين، بالابتعاد عن مناقشة ذهاب الرئيس بشار الأسد عن السلطة في الوقت الراهن، بحسب ما ذكر موقع «السورية نت» المعارض، أمس.

وبيّنت المصادر التي فضلت عدم الكشف عن هويتها وفق «السورية نت»، أن كيري وخلال لقائه مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يومي ٧ و٨ من نيسان الجاري، في العاصمة البحرينية المنامة، قال لهم: «في الوقت الحالي لا تتكلموا عن مغادرة (الرئيس) الأسد للسلطة».

وجاء هذا التصريح قبل نحو أسبوع من استئناف الجولة الثالثة من المفاوضات في جنيف المنعقدة حالياً، ولفتت المصادر إلى أن تصريح كيري يشير إلى التوافق الروسي – الأميركي حيال القضية السورية بالوقت الراهن، ولاسيما ما يتعلق بمستقبل الرئيس الأسد.

وحسب «السورية نت» تشير الوقائع إلى تراجع أميركي حيال الموقف من تنحي الرئيس الأسد، فعلى الرغم من تأكيد الإدارة الأميركية مراراً مقولة أن «(الرئيس) الأسد فقد شرعيته»، ومطالبته بالرحيل، إلا أن الإدارة الأميركية باتت أكثر ترديداً لعبارة «مصير (الرئيس) الأسد يحدده السوريون أنفسهم».

ومن ناحية ثانية وفق «السورية نت»، فإن ما ترتبه روسيا للحل السياسي للملف السوري حسب رؤيتها، يجري بتنسيق وتفاهم كاملين مع المسؤولين الأميركيين، بدءاً بصياغة دستور لسورية، مروراً بمحاولة تنحية الحديث عن رحيل الرئيس الأسد كبداية للحل السياسي، والاستعاضة بتركيز النقاشات على مكافحة الإرهاب.

وأوضح الموقع أن هذه التسريبات ليست بعيدةً عما نقلته مصادر من جنيف الجمعة لوسائل إعلام تتحدث عن أن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستافان دي ميستورا عرض على المعارضة بقاء الرئيس الأسد في السلطة وتعيين ثلاثة نواب له بصلاحيات كاملة تجري تسميتهم من المعارضة.

وقال الموقع: إنه «على الرغم من أن المتحدث الرسمي «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة نفى أن يكون دي ميستورا قد طلب منهم ذلك، كما أن المعارضة ترفض طرحاً مثل هذا، إلا أن ما يتحدث به قريبون من أجواء المفاوضات في جنيف، يشير إلى تسليم أميركي بإدارة روسيا للملف السوري وشكل الحل المنشود».

ورأى الموقع أن «استئناف جنيف ٣ في ظل غياب إرادة روسية – أميركية على إنجاح المفاوضات بدا واضحاً، فمن جهة ما تزال روسيا ترفض حتى الآن مناقشة مصير (الرئيس) الأسد، متمسكة بعبارة «أن مصير (الرئيس) الأسد يحدده السوريون أنفسهم»، وهي ذات العبارة التي تستخدمها الإدارة الأميركية، ومن جهة ثانية يبدو أن الولايات المتحدة ليست على استعداد لتوتير العلاقات مع روسيا، إذ لم تمارس واشنطن ضغوطاً عليها من شأنها تليين موقف النظام بجنيف، كما أن واشنطن اكتفت بالتعليق على المساندة الروسية لقوات النظام في المعارك الجارية بحلب بالتزامن مع انعقاد جنيف، بالتعبير عن «قلقها البالغ» وفقاً لمسؤول أميركي».

من اجتماع كيري بدول مجلس التعاون الخليجي في المنامة – البحرين (رويترز)

روسيا: لا نية لدينا للهجوم على حلب و«التسريبات» حول «الخطة ب» «غير لائقة»

موسكو وواشنطن تؤكدان «إصرارهما» على دعم وقف العمليات القتالية في سورية

وكالات

في إطار الدفع قدماً بمحادثات جنيف الجارية منذ ١٣ الشهر الجاري، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأميركي جون كيري في اتصال هاتفي بينهما، «إصرارهما» على دعم اتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية»، الأمر الذي يشدد على أن الحل السياسي للأزمة السورية هو الحل الوحيد، ويترك رسالة للراغبين بانهيار الهدنة أنه لا مجال لذلك.

إلى ذلك أعلنت روسيا، أن لا نية لديها لتنفيذ هجوم على مدينة حلب في سورية، وذلك رد على طلب واشنطن من موسكو «دعوة النظام للالتزام بالهدنة». وأشارت موسكو إلى قلقها إزاء احتمال استخدام التنظيمات المسلحة هناك أسلحة كيميائية. ووصفت «التسريبات» حول تزويد المقاتلين بالأسلحة لتنفيذ «الخطة ب» (الأميركية) بالأمر «غير اللائق». وجاء الاتصال الهاتفي حسبما ذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها يوم الجمعة الفائت، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» بمبادرة من الجانب الأميركي، ودعا الوزيران خلال الاتصال، أطراف النزاع السوري للعمل من أجل تسهيل الوضع الإنساني في البلاد. وأضاف البيان: إنه تم بحث عدد من القضايا الدولية الأخرى، بما في ذلك الصراع في دونباس شرق أوكرانيا، وفي إقليم قره باغ.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية، وفق ما نقلت وكالة «انترفاكس» الروسية للانباء، أن لا نية لدى القوات الجوية الروسية لتنفيذ هجوم على مدينة حلب في سورية، مشيرة إلى قلقها إزاء احتمال استخدام مقاتلين هناك أسلحة كيميائية.

ووصفت الوزارة، الجمعة، ما يرد في تسريبات حول تزويد المقاتلين بالأسلحة لتنفيذ «الخطة ب» (الأميركية) بالأمر «غير اللائق». ولفتت الوزارة إلى أن هناك زيادة في تدفق الأسلحة والذخيرة المهربة إلى المقاتلين في سورية عبر الحدود التركية. من جهة أخرى أكدت الوزارة دعمها لمشاركة الأكراد في الجولة الثالثة من المحادثات السورية السورية التي بدأت في جنيف.

من جانبها أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن كيري طلب من لافروف في الاتصال الهاتفي «دعوة النظام (السوري) للالتزام بوقف (الأعمال القتالية) ونحن سنعمل مع المعارضة لتتصرف بالمثل».

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية جون كيربي: إن «الولايات المتحدة على علم بأن بعض تحركات الحكومة السورية في مدينة حلب ومحيطها مدعومة بضربات جوية روسية».

وأضاف: إن «كيري أوضح للافروف قلق الولايات المتحدة من تقارير عن انتهاكات في حلب ومحيطها، منوها بأن الولايات المتحدة إذ تدعو روسيا إلى حث الحكومة السورية على وقف الانتهاكات فإن كيري وعد بأننا سنقوم بالأمر نفسه مع جماعات المعارضة التي ندعمها».

إلى ذلك يبحث وزراء خارجية روسيا والصين والهند يوم غد الإثنين، في موسكو أوضاع سورية والعراق وأوكرانيا، حسب ما صرحت به الخارجية الروسية.

وبحسب وكالة «نوفستي» الروسية للأنباء، سيكون هذا اللقاء الـ١٤ في الإطار المعروف باسم «ريك»، والذي يعتبر عنصرا مهما في شبكة الاتصالات الدبلوماسية للدول الثلاث، وبدأ العمل في هذا الإطار منذ عام ٢٠٠٣.

طهران تؤكد وقوفها في الصف الأول إلى جانب سورية التي يهددها الإرهاب

موغيرني: الاتحاد الأوروبي يدعم الحوار السوري في جنيف

وكالات

على حين اعتبرت منسقة السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيرني، أن الاتحاد يدعم «الحوار السوري السوري في جنيف»، وأنه يمكن لإيران والاتحاد أن يكون لهما تأثير في سير هذا الحوار، أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن بلاده تقف في الصف الأول لمكافحة الإرهاب إلى جانب الدول التي يهددها هذا الخطر وخاصة سورية والعراق وأفغانستان. وحسب وكالة «سانا» للأنباء، قالت موغيرني، خلال مؤتمر صحفي في طهران مع وزير الخارجية الإيراني، أمس: «إن الاتحاد الأوروبي يدعم الحوار السوري السوري في جنيف»، معتبرة أنه يمكن لإيران والاتحاد الأوروبي أن يكون لهما تأثير في سير هذا الحوار.

ولفتت موغيريني إلى أن الاتحاد يأمل إنهاء العنف في اليمن ووقف إراقة الدماء عبر الحوار والمفاوضات التي يجب العمل على إطلاقها في الكويت اعتباراً من ١٨ الشهر الجاري.

وأعربت موغيريني عن سعادتها بعودة العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي بعد الاتفاق النووي التاريخي، موضحة أن اختبارات إيران الصاروخية لا تنتهك الاتفاق النووي وأنه ليست لدى الاتحاد مخاوف كثيرة في هذا الشأن، مشيرة إلى أن الاتحاد سيدعم انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الاقتصادية والسياحية العالمية.

وأضافت: «سنقوم بتنفيذ تعهداتنا والتزاماتنا كما التزمت إيران بتعهداتها وسنتابع إزالة العقبات والتحديات من أمام تنفيذ الاتفاق النووي» لافتة إلى أن إيران أبدت تعاونها في مجالات مختلفة وحتى في الحوار السياسي فيما يتعلق بالقضايا الدولية.

من جانبه قال ظريف: «إن إيران تقف في الصف الأول لمكافحة الإرهاب إلى جانب الدول التي يهددها هذا الخطر وخاصة سورية والعراق وأفغانستان»، موضحاً أن بلاده ستقف إلى جانب أي دولة أخرى يداهمها هذا الخطر.

ولفت ظريف إلى أن الدول التي تنأى بنفسها عن محاربة الإرهاب وتتجاهل خطره تضع نفسها في الخيار الخاطئ، لأن الإرهاب الذي ضرب في دمشق وباريس وبروكسل ولاهور وغيرها، لا يعرف حدوداً ويشكل أزمة عالمية تجعل محاربته «واجباً دولياً وعالمياً».

من جهة ثانية قال ظريف: «بدأنا مرحلة جديدة في العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي ونأمل أن يكون التعاون مثمراً للجانبين»، معرباً عن أمله بإزالة العقبات المتبقية أمام تنفيذ الاتفاق النووي.

وأوضح ظريف أنه سيتم توقيع ٤ اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي خلال زيارة موغيريني لطهران.

ظريف وموغيرني في مؤتمر صحفي (رويترز)

البابا فرنسيس يصطحب معه ١٢ لاجئاً سورياً من ليسبوس إلى الفاتيكان

دعا البابا فرنسيس العالم ولا سيما أوروبا إلى التعامل مع أزمة المهاجرين بطريقة «تليق بكرامتنا الإنسانية المشتركة»، وذلك خلال زيارة إلى مخيم موريا في جزيرة ليسبوس، الذي بات رمزاً لتشديد الموقف الأوروبي في هذا المجال. على حين أعلن الفاتيكان في بيان أن ١٢ لاجئاً سورياً رافقوا أمس البابا فرنسيس في الطائرة التي تعيده من جزيرة ليسبوس اليونانية إلى الفاتيكان حيث سيتم إيواؤهم.

واللاجئون هم ثلاث عائلات مسلمة، اثنتان من دمشق والثالثة من دير الزور الخاضعة لسيطرة تنظيم «داعش»، كما أوضح الفاتيكان.

ووصل البابا ظهر أمس السبت إلى هذا المخيم الذي يحتجز فيه ٣٠٠٠ شخص، بينهم العديد من النساء والأطفال، بانتظار إعادتهم إلى تركيا وإلى بلدانهم لأنهم وصلوا بعد ٢٠ آذار، تاريخ دخول الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حيز التطبيق.

وقال البابا: «أصدقائي الأعزاء، أريد أن أقول لكم إنكم لستم وحدكم... لا تفقدوا الأمل!»، وأضاف: «جئت إلى هنا (...) حتى أكون معكم واستمع إلى قصصكم (...) وأطالب العالم بأن يولي هذه الأزمة الإنسانية الخطرة اهتماماً وأتمنى إيجاد حل لها».

وأضاف: «فليهب جميع إخوتنا وأخواتنا في هذه القارة، على غرار السامري الصالح، للمساعدة بهذه الروح من الأخوة والتضامن والاحترام للكرامة البشرية التي طبعت تاريخها الطويل»، في انتقاد مبطن لعزم السلطات الأوروبية على إعادة هؤلاء المهاجرين إلى تركيا.

وأضاف البابا: «جئنا لنلفت نظر العالم إلى هذه الأزمة الإنسانية الخطرة والمطالبة بإيجاد حل لها».

(أ ف ب – رويترز)

البابا فرانسيس يحيي طفلاً خلال تجوله في مخيم للاجئين في جزيرة ليسبوس اليونانية